بنك الخليج
GULF BANK

الكويت 15 يوليو 2020

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً التصنيف الائتماني للعملة الأجنبية على المدى الطويل في مرتبة "A+" و مرتبة "A1" على المدى القصير. من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جهاد خضر
مساعد مدير عام
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	**15 يوليو 2020**
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: **"+A"** - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: **"A1"** - تصنيف القوة المالية الأساسية:**"-a"** - تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: **"مرتفع"**
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف** - احتمال كبير في الحصول على دعم كبير واستثنائي من حكومة دولة الكويت - رابع أكبر بنك في الكويت، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصة جيدة في السوق. - سلامة مؤشرات جودة الأصول وقوة نسب كفاية رأس المال وارتفاع النسبة في الشريحة الأولى - وضع جيد للسيولة المدعومة بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ومن الأصول السائلة - ربحية تشغيلية جيدة
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير في المرتبة **"+A"** و المرتبة **"A1"** على التوالي - تثبيت النظرة المستقبلية عند **"مستقرة"** - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	النظرة المستقبلية المرتبطة بتصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: **مستقرة** النظرة المستقبلية المرتبطة بالتصنيف الائتماني القائم بذاته: **مستقرة**
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "+A" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة **"-a"**. كما قامت بتثبيت تصنيف القوة المالية الأساسي للبنك في المرتبة **"-a"**. أما النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية والتصنيف القائم بذاته للبنك فهي "مستقرة". ولا يزال بنك الخليج محافظاً في تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل على درجتين أعلى من التصنيف القائم بذاته والذي يعكس الاحتمال الكبير بحصول البنك على دعم استثنائي كبير من دولة الكويت لكونه من البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. هذا بالإضافة إلى السجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء في الكويت. كما إن قوة المركز المالي وسلامة القطاع المصرفي تضع الكويت في موضع أفضل بكثير لمواجهة التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا المستجد والانخفاض الحاد الأخير في أسعار النفط مقارنة بالدول الأخرى من دول مجلس التعاون الخليجي. وتتوقع الوكالة أن تتمكن الكويت من المحافظة على قوتها كما هو مبين في التصنيف الائتماني السيادي للدولة التي أسندته لها الوكالة في المرتبة " +AA-/A1"، والنظرة المستقبلية المستقرة.

وتتمثل قوة بنك الخليج بشكل أساسي في تواجده الراسخ وخاصة في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد وذلك من خلال شبكة فروعه الكبيرة. وكذلك فإن اتباع البنك لنموذج عالمي في إدارة الخدمات المصرفية ولاستراتيجيات فعالة قد ساهم في حفاظ البنك على حصته في السوق مما نتج عنه أرباحاً جيدة. ولا تزال تركزات القروض في المحفظة الائتمانية مرتفعة بشكل معتدل بالرغم من انخفاض حجم القروض، ويعتبر ذلك من العوامل المشتركة بين المصارف الكويتية ويرجع ذلك إلى صغر حجم السوق الكويتي. أما من حيث جودة الأصول الناتجة عن القروض، وبصرف النظر عن التراجع البسيط في العام 2019، فقد حققت المؤشرات الأساسية نتائجاً جيدة وأعلى من معدلات سائر البنوك. هذا، ويشكل غياب الإفصاح عن قروض المرحلة الثانية عائقاً أمام التقييم المستقبلي السليم لجودة الأصول الناتجة عن القروض، وخاصة في ظل ضعف بيئة التشغيل بعد جائحة فيروس كورونا المستجد والانخفاض الحاد في أسعار النفط.

ومن نقاط القوة الرئيسية للبنك وجود قاعدة راسخة من ودائع العملاء تشمل ودائع مؤسسات مالية أخرى غير مصرفية. ومن العوامل السلبية التي يتشارك بها بنك الخليج مع البنوك الأخرى فهي ارتفاع التركزات في ودائع العملاء ولكن ما يخفف من مخاطرها هو استقرار تلك الودائع. وقد تعرضت نسب السيولة القائمة على القروض للانكماش بشكل بسيط ولكنها كانت لا تزال عند مستويات مريحة في نهاية العام 2019. كما تمكن البنك من المحافظة على مصدات جيدة للسيولة ونسب تغطية السيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب.

أما النظرة المستقبلية لتصنيفات البنك فهي "مستقرة" مما يشير إلى احتمال أن تبقى تصنيفات بنك الخليج كما هي دون تغيير على مدار الـ12 شهراً المقبلة. وتوازن النظرة المستقبلية المستقرة بين التحديات المرتبطة بالمزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد والانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثيرهما وبين المؤشرات المالية القوية والسليمة للبنك من حيث جودة الأصول الناتجة عن القروض، ورأس المال والربحية.